ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵏⵙⵙⵉⴳⵣⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵢⵜ

المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

23 يونيو 2025

دورية عدد: 10/ر ن ع/ م د/ د/2025

# إلى السيدات والسادة:

## الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف التجارية

## ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية التجارية

**الموضـوع:** حول التفعيل الإيجابي لدور النيابة العامة في مساطر صعوبات المقاولة.

## سلام تام بوجود مولانا الإمام

**وبعد،**

لا تخفى عليكم الأهمية البالغة التي يكتسيها التفعيل السليم لأحكام القانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.26 بتاريخ 2 شعبان 1439 ( 19 أبريل 2018)، وذلك بالنظر لما جاء به من مقتضيات قانونية هامة تروم تحقيق الأمن القانوني والاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين من خلال ضمان استمرارية المقاولات داخل النسيج الاقتصادي عبر تسوية وضعيتها والحفاظ على مناصب الشغل مع حماية حقوق الدائنين، بما يساهم في كسب رهان توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار وحمايته وتعزيز جهود بلادنا في مجال تحقيق التأهيل الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال.

ولتحقيق هذه الغايات، فقد أناط القانون المذكور بالنيابة العامة اختصاصات هامة باعتبارها طرفا رئيسيا بالنظر لدورها المحوري في حماية النظام العام الاقتصادي، منها حق طلب فتح مسطرة التسوية أو التصفية القضائية للمقاولة المتوقفة عن الدفع وفقا للمادتين 578 و651 من مدونة التجارة، وكذا طلب تمديد المسطرة القضائية و تطبيق العقوبات المدنية و سقوط الأهلية التجارية وفقا للشروط المحددة في المادة 585 و المواد من 738 إلى 753 من ذات القانون، فضلا عن حقها في ممارسة الطعون بالاستئناف والنقض استنادا للمادتين 762 و 766 من نفس القانون.

ورغم ما تم تحقيقه من نتائج مُشَجِّعَة بخصوص عمل النيابات العامة في إطار مساطر صعوبات المقاولة منذ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، فقد لوحظ أن بعض النيابات العامة لم تتفاعل بالشكل المطلوب مع ما تقضي به أحكام هذا القانون وما تضمنته توجيهات هذه الرئاسة في هذا الشأن لا سيما ما ورد في الدورية عدد 24/رن ع/س/2018 بتاريخ 24 مايو 2018، والتي تدعوكم فيها إلى إيلاء العناية اللازمة لتفعيل الاختصاصات المخولة لكم قانونا بهذا الخصوص وفقا للغاية التي توخها المشرع. وكذا الدورية عدد 4/رن ع/س/2020 بتاريخ 24 يناير2020 حول النهوض بدور النيابة العامة في حماية النظام العام الاقتصادي، حيث اتضح هذا التعثر في التفعيل من خلال عدة مؤشرات منها محدودية المبادرة إلى طلب فتح مساطر معالجة صعوبات المقاولة كلما توافرت الشروط القانونية لذلك، بالإضافة إلى تخلف بعض النيابات العامة عن حضور جلسات قضايا معالجة صعوبات المقاولة خلافا لما تفرضه القواعد الخاصة الواردة في الكتاب الخامس من مدونة التجارة التي تَعْتَبِرُ النيابة العامة طرفا رئيسا من خلال منحها صلاحيات متعددة طيلة مدة سير المسطرة وتخويلها حق ممارسة طرق الطعن حتى في حالة عدم تقديمها طلب فتح المسطرة القضائية. بالإضافة إلى اعتماد نماذج نمطية في الملتمسات التي تتقدم بها للمحكمة، فضلا عن عدم ممارسة طرق الطعن في الحالات التي تقتضي ذلك.

وسعيا لضمان تَفْعِيل دور النيابة العامة في إطار مساطر صعوبات المقاولة على الوجه الأمثل، فإنني أهيب بكم إيلاء القانون رقم 73.17 السالف الذكر ما يلزم من عناية والحرص على التطبيق الناجع لجميع الاختصاصات المخول لكم بموجب مقتضياته، وذلك عبر الالتزام بالتوجيهات التالية:

1-الالتزام بالحضور في جميع جلسات قضايا معالجة صعوبات المقاولة باعتبار النيابة العامة طرفا رئيسيا في هذا النوع من القضايا والحرص على تقديم ملتمسات واضحة أمام المحكمة تروم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسوية وضعية المقاولة محل المسطرة القضائية وأداء ديونها ؛

2-الحرص على التقيد بأحكام الدوريتين عدد 24/رن ع/س/2018 وتاريخ 24 مايو 2018 وعدد 4/رن ع/س/2020 وتاريخ 24 يناير2020 المومأ إليهما أعلاه؛

3- تتبع وضعية المقاولات المتعثرة وتقديم طلبات للحكم بالحل المناسب لمعالجة الصعوبات التي من شأنها أن تخل باستمرارية استغلالها، وفقا للضوابط المحددة قانونا لذلك؛

4- التفاعل الإيجابي مع مساطر معالجة صعوبات المقاولة وفقا للأدوار المنوطة بالنيابة العامة كطرف رئيسي عبر تتبع القضايا والمساهمة في تجهيزها في أجل معقول من خلال الدراسة القبلية للملفات المدرجة بالجلسة قبل انعقادها؛

5- العمل على تقديم طلب تمديد المسطرة في الأحوال التي تقتضي ذلك، وطلب تطبيق العقوبات المدنية وسقوط الأهلية التجارية في مواجهة المسير أو المسيرين في حالة ارتكابهم للمخالفات المنصوص عليها قانونا؛

6- العمل على إعداد تقارير مفصلة بخصوص الأفعال التي من شأنها أن تشكل جرائم التفالس والجرائم الأخرى المنظمة بموجب المواد من 754 إلى 760 من الكتاب الخامس من مدونة التجارة وإحالتها على النيابة العامة لدى المحكمة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بشأنها؛

7- السهر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتتبع حسن أداء سنديك المسطرة لمهامه في تسيير المسطرة القضائية والقيام بواجبه في صيانة مصالح المقاولة وحماية حقوق الدائنين، والعمل على تقديم طلب استبداله إلى المحكمة في حالة ارتكابه إخلالات قانونية استنادا لمقتضيات المادة 677 من مدونة التجارة؛

8- الحرص على تفعيل الصلاحية المخولة للنيابة العامة بموجب البند 9 من المادة 762 من مدونة التجارة من خلال الطعن بالاستئناف كلما توافرت الموجبات القانونية لذلك في المقررات الصادرة بشأن تعيين أو استبدال سنديك المسطرة أو تغيير سلطاته أو تجديد أجل إعداده تقرير الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقاولة المنصوص عليه في المادة 595 من مدونة التجارة؛

9- الحرص على تتبع المقررات الصادرة في قضايا صعوبات المقاولة ودراستها وممارسة طرق الطعن المخولة لكم قانونا في الأحوال التي تقتضي ذلك.

واعتبارا لما تكتسيه هذه التوجيهات من أهمية بالغة في التفعيل الأمثل للمقتضيات المؤطرة لدور النيابة العامة في قضايا صعوبات المقاولة بكل فعالية ونجاعة، فإنني أهيب بكم الالتزام بها والحرص

على تفعيل مضامينها بما يساهم في الرفع من النجاعة القضائية المرجوة في حماية الأمن الاقتصادي، مع إشعار هذه الرئاسة بالنتائج المحققة لتطبيقها وبما قد يعترضكم من صعوبات في هذا الصدد وبالاقتراحات التي ترونها مفيدة لمعالجتها. **والسلام.**

**والله ولي التوفيق**

المملكة المغربية
الرئيس
رئاسة النيابة العامة

الوكيل العام للملك
رئيس النيابة العامة

هشام البلاوي

# · Annexes documentaires ·

Transcription arabe | Traduction française

toXMAzt I NCYOZO

3 2 يوليو2025

المملكة العربية

من كا ميدة النيابة العامة

2025/2/0/(i)/10

:

دورية عدد

:

الى السيكات والساعة

الوكلاء العامين للملة لكو يعاكم الاستيناف التجارية

وكلاء الملة لكو المحاكم الابتداية التجارية

:

الموضوع

.حول التفعيل الايجابي لدور النيابة العامة في مساطر صعوبات المقاولة

سلام تام بوجوے مولانا الامام

وبعد،

لا تخفى عليكم الاهمية البالغة التي يكتسيها التفعيل السليم لاحكام القانون رقم73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم15.95المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.18.26 بتاريخ2 شعبان1439 ( 19ابريل 2018)، وذلك بالنظر لما جاء به من مقتضيات قانونية هامة تروم تحقيق الامن القانوني والاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين من خلال ضمان استمرارية المقاولات داخل النسيج الاقتصادي عبر تسوية وضعيتها والحفاظ على مناصب الشغل مع حماية حقوق الداينين، بما يساهم في كسب رهان توفير البيية الملايمة لتشجيع الاستثمار وحمايته وتعزيز جهود بلادنا في مجال تحقيق التاهيل الاقتصادي وتحسين مناخ الاعمال.

ولتحقيق هذه الغايات، فقد اناط القانون المذكور بالنيابة العامة اختصاصات هامة باعتبارها طرفا رييسيا بالنظر لدورها المحوري في حماية النظام العام الاقتصادي، منها حق طلب فتح مسطرة التسوية او التصفية القضايية للمقاولة المتوقفة عن الدفع وفقا للمادتين578 و651من مدونة

التجارة، وكذا طلب تمديد المسطرة القضايية وتطبيق العقوبات المدنية وسقوط الاهلية التجارية وفقا للشروط المحددة في المادة585 والمواد من738 الى753من ذات القانون، فضلا عن حقها في ممارسة الطعون بالاستيناف والنقض استنادا للمادتين762 و766. من نفس القانون

ورغم ما تم تحقيقه من نتايج مشجعة بخصوص عمل النيابات العامة في اطار مساطر صعوبات المقاولة منذ دخول القانون المذكور حيز التنفيذ، فقد لوحظ ان بعض النيابات العامة لم تتفاعل بالشكل المطلوب مع ما تقضي به احكام هذا القانون وما تضمنته توجيهات هذه الرياسة في هذا الشان لا سيما ما ورد في الدورية عدد24//رن ع/س2018 بتاريخ24 مايو2018، والتي تدعوكم فيها الى ايلاء العناية اللازمة لتفعيل الاختصاصات المخولة لكم قانونا بهذا الخصوص وفقا للغاية التي توخها المشرع. وكذا الدورية عدد4//رن ع/س2020 بتاريخ24 يناير2020حول النهوض بدور النيابة العامة في حماية النظام العام الاقتصادي، حيث اتضح هذا التعثر في التفعيل من خلال عدة موشرات منها محدودية المبادرة الى طلب فتح مساطر معالجة صعوبات المقاولة كلما توافرت الشروط القانونية لذلك، بالاضافة الى تخلف بعض النيابات العامة عن حضور جلسات قضايا معالجة صعوبات المقاولة خلافا لما تفرضه القواعد الخاصة الواردة في الكتاب الخامس من مدونة التجارة التي تعتبر النيابة العامة طرفا رييسا من خلال منحها صلاحيات متعددة طيلة مدة سير المسطرة وتخويلها حق ممارسة طرق الطعن حتى في حالة عدم تقديمها طلب فتح المسطرة القضايية. بالاضافة الى اعتماد نماذج نمطية في الملتمسات التي تتقدم بها للمحكمة، فضلا عن عدم ممارسة طرق الطعن في الحالات التي تقتضي ذلك.

وسعيا لضمان تفعيل دور النيابة العامة في اطار مساطر صعوبات المقاولة على الوجه الامثل، فانني اهيب بكم ايلاء القانون رقم73.17السالف الذكر ما يلزم من عناية والحرص على التطبيق الناجع لجميع الاختصاصات المخول لكم بموجب مقتضياته، وذلك عبر الالتزام بالتوجيهات

:

التالية

-

1-الالتزام بالحضور في جميع جلسات قضايا معالجة صعوبات المقاولة باعتبار النيابة العامة طرفا رييسيا في هذا النوع من القضايا والحرص على تقديم ملتمسات واضحة امام المحكمة تروم اتخاذ الاجراءات المناسبة لتسوية وضعية المقاولة محل المسطرة القضايية واداء ديونها؛

2- الحرص على التقيد باحكام الدوريتين عدد24 //رن ع/س2018 وتاريخ24 مايو2018وعدد

الموما اليهما اعلاه؛

4 //رن ع/س2020 وتاريخ24 يناير2020

2

3-تتبع وضعية المقاولات المتعثرة وتقديم طلبات للحكم بالحل المناسب لمعالجة الصعوبات التي من شانها ان تخل باستمرارية استغلالها، وفقا للضوابط المحددة قانونا لذلك؛

4-التفاعل الايجابي مع مساطر معالجة صعوبات المقاولة وفقا للادوار المنوطة بالنيابة العامة كطرف رييسي عبر تتبع القضايا والمساهمة في تجهيزها في اجل معقول من خلال الدراسة القبلية للملفات المدرجة بالجلسة قبل انعقادها ؛

5-العمل على تقديم طلب تمديد المسطرة في الاحوال التي تقتضي ذلك، وطلب تطبيق العقوبات المدنية وسقوط الاهلية التجارية في مواجهة المسير او المسيرين في حالة ارتكابهم للمخالفات المنصوص عليها قانونا؛

6-العمل على اعداد تقارير مفصلة بخصوص الافعال التي من شانها ان تشكل جرايم التفالس والجرايم الاخرى المنظمة بموجب المواد من754 الى760من الكتاب الخامس من مدونة التجارة واحالتها على النيابة العامة لدى المحكمة المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بشانها ؛

7-السهر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتتبع حسن اداء سنديك المسطرة لمهامه في تسيير المسطرة القضايية والقيام بواجبه في صيانة مصالح المقاولة وحماية حقوق الداينين، والعمل على تقديم طلب استبداله الى المحكمة في حالة ارتكابه اخلالات قانونية استنادا من مدونة التجارة؛

لمقتضيات المادة677

8- الحرص على تفعيل الصلاحية المخولة للنيابة العامة بموجب البند9 من المادة762من مدونة التجارة من خلال الطعن بالاستيناف كلما توافرت الموجبات القانونية لذلك في المقررات الصادرة بشان تعيين او استبدال سنديك المسطرة او تغيير سلطاته او تجديد اجل اعداده تقرير الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقاولة المنصوص عليه في المادة595 من مدونة التجارة؛

9-الحرص على تتبع المقررات الصادرة في قضايا صعوبات المقاولة ودراستها وممارسة طرق الطعن المخولة لكم قانونا في الاحوال التي تقتضي ذلك.

واعتبارا لما تكتسيه هذه التوجيهات من اهمية بالغة في التفعيل الامثل للمقتضيات الموطرة لدور

النيابة العامة في قضايا صعوبات المقاولة بكل فعالية ونجاعة، فانني اهيب بكم الالتزام بها والحرص

3

على تفعيل مضامينها بما يساهم في الرفع من النجاعة القضايية المرجوة في حماية الامن

الاقتصادي، مع اشعار هذه الرياسة بالنتايج المحققة لتطبيقها وبما قد يعترضكم من صعوبات في

.هذا الصدد وبالاقتراحات التي ترونها مفيدة لمعالجتها. والسلام

واللهولى التوفيق

ريـ

المغربية

الرييس

امة

الوكيل العام للملكـ

رييس النيابة العامة

هشام البلاوي

4

Transcription

OCR

—

Dourya

(Circulaire)

n°

2025/2/0/(i)/10

du

03

juillet

2025

—

IIIII

IIIIIII

IIIIII

(Présidence du Ministère Public)

nécessaire

à

l'activation

des

compétences

qui

vous

sont

conférées

par

la

loi

à

cet

égard,

conformément

à

l'objectif

visé

par

le

législateur,

ainsi

que la circulaire n° 4/II I/I/2020 du 24 janvier 2020 relative à la promotion du rôle du Ministère Public dans la protection de l'ordre public économique, où cette

entrave
à
l'activation
est
devenue
évidente
à
travers
plusieurs
indicateurs,
notamment
la
limitation de
l'initiative
de
demander
l'ouverture
de
procédures
de
traitement
des
difficultés
de
l'entreprise
chaque
fois

que

les

conditions

légales

sont

réunies,

en

plus

de

l'absence

de

certains

Parquets

Généraux aux

audiences

des

affaires

de

traitement

des

difficultés

de

l'entreprise,

contrairement

à

ce

qu'imposent les

règles spéciales contenues dans le Livre V du Code de commerce qui considère le Ministère Public comme une partie principale en lui accordant de multiples prérogatives tout

au long du déroulement de la procédure et en lui conférant le droit d'exercer les voies de recours même en l'absence de dépôt de sa part d'une demande d'ouverture de la procédure judiciaire.

Outre l'adoption de modèles types dans les réquisitions qu'il présente au tribunal, ainsi que le non-exercice des voies de recours dans les cas où cela est nécessaire.

Afin de

garantir

l'activation

du

rôle

du

Ministère

Public

dans

le

cadre

des

procédures

des

difficultés de

l'entreprise

de

manière

optimale,

je

vous

exhorte

à

accorder

à

la

loi

n°

73.17 susmentionnée toute l'attention nécessaire et à veiller à l'application efficace de toutes les compétences qui vous sont conférées en vertu de ses dispositions, en vous conformant aux orientations suivantes :

1- S'assurer de la présence à toutes les audiences des affaires de traitement des difficultés de l'entreprise, considérant le Ministère Public comme une

partie principale dans ce type d'affaires, et veiller à présenter des réquisitions claires devant le tribunal visant à prendre les mesures appropriées pour régler la situation de l'entreprise faisant l'objet de la procédure judiciaire et à honorer ses dettes ;

2- Veiller au respect des dispositions des circulaires n° 24/II I/I/2018 du 24 mai 2018 et n° 4/II I/I/2020 du 24 janvier 2020 susmentionnées ;

3- Suivre la situation des entreprises en difficulté et présenter des demandes de jugement de la

solution appropriée pour traiter les difficultés susceptibles de compromettre la continuité de leur exploitation, conformément aux règles définies par la loi à cet effet ;

4- Interagir positivement avec les procédures de traitement des difficultés de l'entreprise conformément aux rôles dévolus au Ministère Public en tant que partie principale en suivant les affaires et en contribuant à leur préparation dans un

délai raisonnable grâce à l'étude préalable des dossiers inscrits à l'audience avant sa tenue ;

5- Œuvrer à présenter une demande d'extension de la procédure dans les cas où cela est nécessaire, et demander l'application des sanctions civiles et de la déchéance de l'aptitude commerciale à l'encontre du dirigeant ou des dirigeants en cas de commission des infractions prévues par la loi ;

6- Œuvrer à l'établissement de rapports détaillés concernant les actes susceptibles de constituer des infractions de banqueroute et les autres infractions organisées en vertu des articles 754 à 760 du Livre V du Code de commerce et à les

transmettre au Ministère Public près le tribunal compétent pour prendre les mesures légales appropriées à leur sujet ;

7- Veiller à prendre toutes les mesures nécessaires pour suivre la bonne exécution par le syndic de la procédure de ses

missions dans la gestion de la procédure judiciaire et à l'accomplissement de son devoir de préserver les intérêts de l'entreprise et de protéger les droits des créanciers, et œuvrer à présenter une demande de son remplacement au tribunal en cas de commission de manquements légaux en vertu des dispositions de l'article 677 du Code

de commerce ;

8- Veiller à l'activation de la prérogative conférée au Ministère Public en vertu du paragraphe 9 de l'article 762 du Code de commerce en interjetant appel chaque fois que les motifs légaux sont réunis dans les décisions rendues concernant la désignation ou le remplacement du syndic de la procédure ou la modification de ses pouvoirs ou le renouvellement du délai de préparation de son rapport sur le bilan financier, économique et social de l'entreprise prévu à l'article 595 du Code de commerce ;

9- Veiller à suivre les décisions rendues dans les affaires de difficultés de l'entreprise, à les étudier et à exercer les voies de recours qui vous sont conférées par la loi dans les cas où

cela

est nécessaire.

Compte

tenu

de

l'importance

capitale

de

ces

orientations

dans

l'activation

optimale

des

dispositions

encadrant le rôle du Ministère Public.

raduction

non

officielle

à

titre

documentaire

—

Dourya

(Circulaire)

n°

2025/2/0/(i)/10

du

03

juillet 2025 — IIIII IIIIIII IIIIII (Présidence du Ministère Public

ROYAUME DU MAROC

Présidence du Ministère Public

Circulaire n° 2025/2/0/(i)/10

Le 3 juillet 2025

À :

* Messieurs les Procureurs Généraux du Roi près les Cours d'Appel de Commerce

* Messieurs les Procureurs du Roi près les Tribunaux de Première Instance de Commerce

Objet : De l'activation positive du rôle du Ministère Public dans les procédures des difficultés de l'entreprise.

* * *

Salut distingué à Sa Majesté le Roi, que Dieu l'assiste.

Après ce préambule,

L'importance capitale de l'activation saine des dispositions de la loi n° 73.17 abrogeant et remplaçant le Livre V de la loi n° 15.95 formant Code de commerce, relatives aux procédures des difficultés de l'entreprise, promulguée par le Dahir Chérifien n° 1.18.26 du 2 Chaâbane 1439 (19 avril 2018), ne vous échappe pas, compte tenu des dispositions légales importantes qu'elle contient, visant à réaliser la sécurité juridique et économique des acteurs économiques en garantissant la pérennité des entreprises au sein du tissu économique par le biais du règlement de leur situation et de la préservation des emplois, tout en protégeant les droits des créanciers, contribuant ainsi à gagner le pari de la mise en place d'un environnement propice à l'encouragement et à la protection de l'investissement et au renforcement des efforts de notre pays dans le domaine de la réalisation de la qualification économique et de l'amélioration du climat des affaires.

Pour atteindre ces objectifs, la loi susmentionnée a confié au Ministère Public des compétences importantes en tant que partie principale, compte tenu de son rôle central dans la protection de l'ordre public économique, notamment le droit de demander l'ouverture d'une procédure de redressement judiciaire ou de liquidation judiciaire de l'entreprise en cessation de paiement conformément aux articles 578 et 651 du Code de commerce, ainsi que le droit de demander l'extension de la procédure judiciaire et l'application des sanctions civiles et de la déchéance de l'aptitude commerciale selon les conditions définies à l'article 585 et aux articles 738 à 753 de ladite loi, outre son droit d'exercer les voies de recours en appel et en cassation en vertu des articles 762 et 766 du même Code.

Malgré les résultats encourageants obtenus concernant l'action des Ministères Publics dans le cadre des procédures des difficultés de l'entreprise depuis l'entrée en vigueur de la loi susmentionnée, il a été constaté que certains Ministères Publics n'ont pas interagi de la manière requise avec les dispositions de cette loi et les orientations de cette Présidence à ce sujet, notamment celles contenues dans la circulaire n° 24//رن ع/س/2018 du 24 mai 2018, dans laquelle nous vous invitons à accorder l'attention nécessaire à l'activation des compétences qui vous sont conférées par la loi à cet égard, conformément

à l'objectif visé par le législateur, ainsi que la circulaire n° 4//نر ع/س/2020 du 24 janvier 2020 relative à la promotion du rôle du Ministère Public dans la protection de l'ordre public économique, où cette entrave à l'activation est devenue évidente à travers plusieurs indicateurs, notamment la limitation de l'initiative de demander l'ouverture de procédures de traitement des difficultés de l'entreprise chaque fois que les conditions légales sont réunies, en plus de l'absence de certains Parquets Généraux aux audiences des affaires de traitement des difficultés de l'entreprise, contrairement à ce qu'imposent les règles spéciales contenues dans le Livre V du Code de commerce qui considère le Ministère Public comme une partie principale en lui accordant de multiples prérogatives tout au long du déroulement de la procédure et en lui conférant le droit d'exercer les voies de recours même en l'absence de dépôt de sa part d'une demande d'ouverture de la procédure judiciaire.

Outre l'adoption de modèles types dans les réquisitions qu'il présente au tribunal, ainsi que le non-exercice des voies de recours dans les cas où cela est nécessaire.

Afin de garantir l'activation du rôle du Ministère Public dans le cadre des procédures des difficultés de l'entreprise de manière optimale, je vous exhorte à accorder à la loi n° 73.17 susmentionnée toute l'attention nécessaire et à veiller à l'application efficace de toutes les compétences qui vous sont conférées en vertu de ses dispositions, en vous conformant aux orientations suivantes :

1. S'assurer de la présence à toutes les audiences des affaires de traitement des difficultés de l'entreprise, considérant le Ministère Public comme une partie principale dans ce type d'affaires, et veiller à présenter des réquisitions claires devant le tribunal visant à prendre les mesures appropriées pour régler la situation de l'entreprise faisant l'objet de la procédure judiciaire et à honorer ses dettes ;

2. Veiller au respect des dispositions des circulaires n° 24//نر ع/س/2018 du 24 mai 2018 et n° 4//نر ع/س/2020 du 24 janvier 2020 susmentionnées ;

3. Suivre la situation des entreprises en difficulté et présenter des demandes de jugement de la solution appropriée pour traiter les difficultés susceptibles de compromettre la continuité de leur exploitation, conformément aux règles définies par la loi à cet effet ;

4. Interagir positivement avec les procédures de traitement des difficultés de l'entreprise conformément aux rôles dévolus au Ministère Public en tant que partie principale en suivant les affaires et en contribuant à leur préparation dans un délai raisonnable grâce à l'étude préalable des dossiers inscrits à l'audience avant sa tenue ;

5. Œuvrer à présenter une demande d'extension de la procédure dans les cas où cela est nécessaire, et demander l'application des sanctions civiles et de la déchéance de l'aptitude commerciale à l'encontre du dirigeant ou des dirigeants en cas de commission des infractions prévues par la loi ;

6. Œuvrer à l'établissement de rapports détaillés concernant les actes susceptibles de constituer des infractions de banqueroute et les autres infractions organisées en vertu des articles 754 à 760 du Livre V du Code de commerce et à les transmettre au Ministère Public près le tribunal compétent pour prendre les mesures légales appropriées à leur sujet ;

7. Veiller à prendre toutes les mesures nécessaires pour suivre la bonne exécution par le syndic de la procédure de ses missions dans la gestion de la procédure judiciaire et à l'accomplissement de son devoir de préserver les intérêts de l'entreprise et de protéger les droits des créanciers, et œuvrer à présenter une demande de son remplacement au tribunal en cas de commission de manquements légaux en vertu des dispositions de l'article 677 du Code de commerce ;

8. Veiller à l'activation de la prérogative conférée au Ministère Public en vertu du paragraphe 9 de

l'article 762 du Code de commerce en interjetant appel chaque fois que les motifs légaux sont réunis dans les décisions rendues concernant la désignation ou le remplacement du syndic de la procédure ou la modification de ses pouvoirs ou le renouvellement du délai de préparation de son rapport sur le bilan financier, économique et social de l'entreprise prévu à l'article 595 du Code de commerce ;

9. Veiller à suivre les décisions rendues dans les affaires de difficultés de l'entreprise, à les étudier et à exercer les voies de recours qui vous sont conférées par la loi dans les cas où cela est nécessaire.

Compte tenu de l'importance capitale de ces orientations dans l'activation optimale des dispositions encadrant le rôle du Ministère Public dans les affaires de difficultés de l'entreprise avec toute l'efficacité et la pertinence requises, je vous exhorte à vous y conformer et à veiller à l'activation de leur contenu de manière à contribuer à l'amélioration de l'efficacité judiciaire souhaitée dans la protection de la sécurité économique, tout en informant cette Présidence des résultats obtenus de leur application et des difficultés que vous pourriez rencontrer à cet égard, ainsi que des propositions que vous jugerez utiles pour les traiter.

Et que la paix soit sur vous.

Que Dieu vous accorde le succès.

Le Procureur Général du Roi,

Président du Ministère Public,

Hicham BLAOUI